بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

## الباعث إلى إخراج هذا البحث

بسم الله العلي القدير، والصلاة والسلام على محمد الهادى، البشير النذير.. أما بعد:

فلقد دعانى إلى إخراج هذا البحث ما كان يرد علىَّ في مجالس دروس من بعض المثقفين بالثقافة الغربية في هذه البلاد من أسئلة حول النبوة والأنبياء، وهى أسئلة تجر وراءها شبهات يجب على أهل العلم في الإسلام أن يكونوا لها بالمرصاد.

- منها قول بعض النساء: لماذا ينكر الإسلام نبوة النساء مع القول بأن الإسلام أول دين رفع من شأن المرأة.. مع العلم بأن التوراة والإنجيل يثبتان نبوة النساء؟

- ومنها السؤال: عن عدم ظهور الأنبياء في اليونان والرومان وغيرهم من الأمم الراقية القديمة، بل تحدد مكان ظهورهم في منطقة معينة من الشرق؟ ألم يرد الله تعميم فضل النبوة للأمم الأخرى؟

- ومنها السؤال: هل خصص الله بنى الأسود بفضل في القرآن؟ وهل بعث الله فيهم نبيّاً؟

- ومنها السؤال: لماذا لم يبعث الله الأنبياء لتعليم المعارف والصناعات ولم يشتركوا في البحوث العلمية، بل اقتصروا على الأخبار بالأمور الغيبية التي لا تقوم على المشاهدة والتجربة مع أنكم قلتم إن الأنبياء أتوا لإسعاد البشرية في مصالح الدين والدنيا؟

- ومنها القول بأن أكثر الأنبياء كانوا من بنى إسرائيل، أليس ذلك دليلاً على صدق دعواهم أنهم «شعب الله المختار»؟

- ومنها القول بختم رسالة السماء في الدنيا الحاضرة وفي وقت أحوج ما يكون الناس إليها.

وللإجابة على هذه الأسئلة على ضوء نصوص القرآن أخرجت هذا البحث المتواضع وكرست مواضيع البحث على الأصول الآتية:

١- بناء مباحث التوحيد على الحكم العقلى المستنبط من النصوص الشرعية.

٢- أدوار الاجتهاد والتقليد في علم التوحيد كما في علم الفقه.

٣- مصادر تاريخ النبوة والأنبياء.

٤- عدم انحصار النبوة والرسالة في منطقة أو أمة معينة دون غيرها.

٥- الفرق بين النبوة والرسالة.

٦- التقارب بين النبوة والحكمة والعلم.

٧- إثبات نبوة النساء بخلاف رسالتها.

٨- بحث جديد في تقسيم الوحى إلى أربعة أقسام.

٩- من يُظَنُّ أنهم أنبياء بمفهوم نص القرآن.

١٠- تحقيق القول في نبوة بعض الحواريين ورسالتهم.

١١- جواز الاستشهاد بالتوراة والإنجيل في معرفة الأنبياء المبهمين.

١٢- توضيح النبوة في الإسلام من ملابساتها.

١٣- إمكان سلب النبوة وعدمه.

١٤- الحكمة في إغلاق باب النبوة وختم الرسالة بالنبى محمد ﷺ.

ولقد أبرزت هذا البحث أولاً ضمن بحوث أخرى تحت عنوان «الإسلام بين دعاته وأدعيائه» فعرضته على فضيلة الشيخ الديبانى شيخ الجامعة الإسلامية الأسبق بالبيضاء في ليبيا عام ١٩٦٨، فتفضل بإحالة البحث على لجنة للمراجعة، فقامت اللجنة بالعمل خير قيام، وتقدمت لى بملاحظات قيمة عملت بها من تفصيل ما كان مجملاً وتوضيح ما كان مشكلاً فجردت من البحث موضوعًا خاصاً بعنوان: «فلسفة النبوة» وتوسعت فيه ثم بعثت به إلى فضيلة شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمد الفحام- أيام مشيخته- فعرضه على مدير البحوث الإسلامية -حينذاك- الدكتور أحمد إبراهيم

مهنا الذي كلف فاحصا قديراً بمراجعته فأبدى ملاحظاته الرشيدة عام ١٩٧١ فانتفعت بها.

وقد سجلت رسالة اللجنتين هنا مع تقريريهما حتى يقرأهما القارئ قبل قراءة البحث ليستطيع أن يخرج من ذلك كله بفكرة واضحة جلية فيما تمسكت به وفيما لم أتمسك من آراء. على أني مجتهد، ولكل مجتهد نصيب.. إن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، وإن اجتهد فأصاب فله أجران.

جزى الله أولئك المشايخ خيراً فيما أبدوا من النصح والإرشاد، وأرجو أن لا أحمل الوزر إن لم يكن لى الأجر، كما ألتمس من القارئ العذر إن لم أستوجب منه الشكر.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

**آدم عبد الله الإلوري**

●●●

بسم الله الرحمن الرحيم

## نص رسالة الجامعة الليبية
## وتليه خلاصة التقرير

حضرة السيد المحترم الداعية الموفق الشيخ آدم عبد الله الإلورى- مدير المركز العربى الإسلامى: أجيجى- نيجيريا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

فإنها لعقلية ناضجة، وإخلاص مشهود به، ذلك الذي بدا واضحًا في كتابكم «الإسلام بين دعاته وأدعيائه» ولا شك أنها محاولة جديدة قد تؤدى إلى إسكات بعض خصوم الإسلام إذا ما استوفت حقها من البحث العميق، غير أننا حرصنا على ظهور الكتاب في صورة تمثل العمق والثقافة التي تتمتعون بها والتي يجب أن يعرض بها الإسلام على مخالفيه في عصر صار أهله لا يقنعون إلا بما يغذى عقولهم ويطمئن نفوسهم بأسلوب يحافظ من بعيد ومن قريب على جوهر الدين ولا يزج به في متاهات قد يؤولها المغرضون ضده ويصدون بها عن سبيله، قد تلاقت رغباتنا على أن نبدى لكم رأينا بالصراحة التي يلزمنا بها الإسلام وبالنصح الذي توجبه علينا الأخوة الإسلامية التي تجمع وشائجها بين قلوبنا.

وسنوجز أهم ما لفت أنظارنا واثقين من أن ألمعيتكم ستدرك التفصيلات بمجرد المراجعة العابرة للكتاب.

وخلاصة ما نريد أن نقوله: إن الكتاب في حاجة إلى التمحيص العلمي، ونطلب إليكم مخلصين باسم الإسلام الذي نتشرف جميعًا بالانتساب والدعوة إليه -أن تراجعوا هذه المباحث الدينية الشائكة في مظانها ومراجعها التي تناولتها بالدقة والإحاطة الكافية حتى يؤدى مهمته المنشودة.

كما نكرر الرجاء أن تكون هذه الرسالة حافزا -لا مثبطا- على إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود في الصورة التي نرجوها جميعًا.

وفقكم الله وسدد خطاكم..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..

**محمد المدنى الشويرف**

**(رئيس لجنة المراجعة ومدير الوعظ والإرشاد)**

**الرقم ٥٨/ ٣٤**

**التاريخ ١٣/١/١٩٦٩**

●●●

**• موجز ملاحظات اللجنة الليبية:**

نورد فيما يلى أهم ما ورد في ملاحظات اللجنة الليبية وهم:

١- فضيلة الشيخ محمد المدنى الشويرف- رئيس اللجنة.

٢- فضيلة الشيخ محمود ضيغم.

٣- فضيلة الشيخ محمد المختار المهدى.

٤- فضيلة الشيخ محمد أمين هلال.

**أولاً:** وحدة الأديان في العقيدة شيء متفق عليه إذا نظرنا إلى الأديان الصحيحة من واقع القرآن الكريم.

أما إذا نظرنا إلى الأديان الآن حسب واقعها فهناك خلافات جوهرية نتيجة التحريف والتبديل.

**ثانيًا:** التعبير بالنبوة الصغرى عن الرؤيا الصادقة غير مسلم، ودعوى قصر نبوة بعض الأنبياء على العلوم والمعارف غير مسلمة، فما بعث الله نبيا قط لتعليم الناس صناعة. وكل ما في المسألة أن الله قد علم بعض الأنبياء بعض الصناعات وهو أمر ثانوى بجانب رسالته.

**ثالثًا:** الإسلام ليس عدوا للعلم ولا للفلسفة بل هو صدوق ودود لهما إذا سارا على طريقهما السليم ولا يمكن أن تتنافى الفلسفة الصحيحة والعلم الصحيح مع الدين.



obeikandl.com

أما اتحاد مصدر الثلاثة فهذا ما يبلبل أذهان البعض.

كان من المفيد أن تتعرضوا لدعاوى المتعالمين عن تناقض الدين مع العلم أو الفلسفة بالتفنيد كما نريد أن تفرقوا بين الحكمة المحدثة وبين الحكمة المرادة في وصف الأنبياء والصلحاء في القرآن.

رابعًا: إثبات النبوة أمر توقيفي لابد من الرجوع فيه إلى الوحى وليس لنا أن نجيز نسبة النبوة إلى أحد لم يرد عندنا نص سماوى بشأنه.

إننا نؤمن بأن هناك أنبياء غير من ذكروا في القرآن ولكن ليس لنا أن نحدد أسماء ويجوز أن يكونوا في مصاف الأنبياء.

●●●

«هذه خلاصة ما ورد في تقرير ليبيا ولقد تركنا بالكلية ما يبلبل الأذهان وما يحتمل المحتملات حسبما نصيحة اللجنة كما سيرى القارئ قريبًا إن شاء الله».

**آدم عبد الله الإلوري**

●●●



obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

● **نص رسالة الأزهر الشريف:**

السيد الأستاذ آدم عبد الله الإلوري- مدير مركز التعليم العربي الإسلامي: بأجيجي- نيجيريا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

فبالإشارة إلى كتابكم المرسل لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر والخاص بطلب مراجعة كتاب «فلسفة النبوة».

فمرسل لسيادتكم مرافقًا لهذا الكتاب صورة التقرير الخاص به.

رجاء تدارك ما جاء فيه شاكرين لكم هذا الجهد الطيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**مدير إدارة البحوث والنشر**

**دكتور أحمد إبراهيم مهنا**

تحريرًا في ٢٥ من شوال ١٣٩١هـ

الموافق ١٢ من ديسمبر ١٩٧١م

●●●



obeikandl.com

● **نص ملاحظات الأمانة العامة -بالأزهر الشريف:**

١- عَقَّبَ المؤلف على قول ابن حزم «بوجوب قبول الأنبياء الذين ورد ذكرهم في القرآن وثبت تصديقهم، أما الذين لم ينص على تصديقكم ولا تكذيبهم فلا يجزم بنبوتهم».

يرى المؤلف أن القول بنبوتهم أولى من الرفض في هذا المجال استناداً على ما ورد في التوراة بما يثبت ذلك.

ونقول: أين التوراة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال من النفي أو الإثبات.

٢- وأما استناد المؤلف على بعض الأسماء التي ذكرت في القرآن مثل «طالوت» الذي قال عنه المؤلف في كتابه: «أن نبوته ثابتة في القرآن». بقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي** ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أنه علم ذلك بوحي من الله.

فنقول: إن القرآن قد ذكره على أنه ملك فحسب، اقرأ قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا** ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وربما علم بخبر النهر عن طريق نبيهم.

٣- كما يستدل المؤلف على نبوة كل من أوحى إليه أو حكى الله على ألسنتهم الإرشاد والنصيحة مثل لقمان وغيره.

لكن الذي عليه الجمهور هو أن هؤلاء ليسوا بأنبياء لأن الوحى قد قصد به الإلهام كما في قول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٧] إذن فالإيحاء والنصح والإرشاد غير كاف لإثبات نبوة هؤلاء وأن لقمان وغيره حكماء وأولياء ولم يقل بنبوتهم إلا القليل غير مستندين إلى أدلة واضحة.

٤- تكلم المؤلف عن حالة الأنبياء عند تلقى الوحى وأنهم لا يبقون على حالتهم البشرية بل ينسلخون عنها فيصبحون في حالة ملائكية ليتلقوا الوحى من الله مباشرة أو بواسطة، مع أن الله قادر على أن يهيئ للأنبياء المشاهدة وهم على حالتهم البشرية.. اقرأ قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

إذن فيؤخذ من هذا أنه يوحى إليه وهو على حالته البشرية ليكون ذلك أوقع في النفس.

٥- تكلم المؤلف عن تسمية الأنبياء عند العبرانيين حيث كانوا يقابلون كلمة النبى عند العرب بكلمة الناظر أو الرائى أو رجل الله أو الكاهن، أما كلمة النبى عندهم فكانت تطلق على المتكلم بصوت جهورى.

وهذه التسمية تسمية اصطلاحية تعارف عليها العبرانيون فذكرها على سبيل سرد كلامهم لا مانع من ذلك، أما إطلاق كلمة الناظر أو غيرها على الرسول فأمر غير مقبول لأن الله تعالى سماهم رسلاً وأنبياء.

٦- ذكر المؤلف أنه قد بعث في الأمة العربية الثانية أنبياء وهم «ملكى صادق» و«إسماعيل» و«الخضر» و«شعيب».

والحق أنه لم يتفق على نبوة «ملكى صادق» ولا «الخضر» وأن الاستدلال على نبوة مثل هؤلاء غير معتد به.

٧- ادعى السيد المؤلف أن حواريى عيسى عليه السلام أنبياء مستنداً إلى قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١].

فنقول: المراد بالوحى في الآية الكريمة دائر بين أمرين: الإلهام، أو الوحى لهم عن طريق عيسى عليه السلام.

٨- أراد المؤلف أن يتكلم على نبوة النساء مستنداً في حديثه على إيحاء الله لهن قائلاً: إن كل من أوحى الله إليه ثبتت نبوته، ذاكراً على سبيل المثال «مريم» وغيرها ومعتمداً في رأيه هذا على تأويل ابن حزم لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم﴾ [يوسف: ١٠٩، والنحل: ٤٣] حيث قال ابن حزم: أن المراد هم الرسل لا الأنبياء.

لكننا نقول: قد يراد بالوحى الإلهام، فضلاً عن أن الله قد جعل الرجال قوامين على النساء أما تأويل ابن حزم هذا فلا ينهض لإثبات مدعاه.

٩- تكلم المؤلف عن إمكان سلب نبى من الأنبياء مستنداً على ما جاء في التوراة من أن «بلعام بن باعوراء» كان نبيّاً ثم صار مسلوبًا.

والصحيح أن بلعام لم يك نبيّاً حتى يمكن أن يقال إنه سُلب، لكن قيل فيه أنه عالم من علماء بنى إسرائيل فضلاً على أن القول بسَلب الأنبياء غير مستقيم لأن الله سبحانه يستحيل عليه البداء، اقرأ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

١٠- تحدث المؤلف عن مقارنة الحكمة بالنبوة ويذكر أن الحكمة هى النبوة ذاتها مستدلاً في كتابه بما نقله عن الشيخ نديم الجسر مفتى طرابلس.

ونقول: بأن الحكمة غير النبوة ولا يمكن أن يقال لكل من أوتى الحكمة نبى وإلا لدخل في الأنبياء ممن ليس منهم أصلاً.

لهذا كله نرى أن يكتب إلى السيد المؤلف بتدارك ما جاء في هذا التقرير، وبعد ذلك لا نرى مانعًا من تداول هذا الكتاب ونشره.

والله الموفق.

تحريراً في ١٠/ ١٢/ ١٩٧١

**عابدين محمد على يونس**

«هذا آخر التقارير وفيما يلى تعليقاتنا عليها».

**«المؤلف»**

●●●

obeikandl.com

# بين يدى الكتاب

- عمدة هذا البحث.
- الأديان بين الإيمان والإلحاد.
- قاعدة عامة وضعها الإسلام مع المخالف.
- قاعدة الاستعانة بالتوراة والإنجيل لتفسير القرآن.
- الفرق بين التوراة والإنجيل.. وتفسيرهما.
- التوراة والإنجيل.. بين الرفض والقبول.
- بين إثبات النبوة ونفيها عن إنسان.
- مدخل البحث.. فى أبواب مسائل علم التوحيد.
- قيام علم التوحيد على الحكم العقلى.
- أطوار التوحيد بين الاجتهاد والتقليد.

obeikandl.com

obeikandl.com

**• عمدة هذا البحث، وفي ثنايا سطوره تعليقاتي على تقارير اللجنة الأولى والثانية:**

١- جزى الله خير أئمة الإسلام سلفا وخلفًا عما قاموا به من المحافظة على الدين والحرص عليه ألا يتسرب إليه ما ليس منه وإن كان بعضهم يتجاوز أحيانًا حد الاعتدال إلى ما يشبه الغلو فإنهم -رحمهم الله- مشكورين على فعلهم إذ لولا ما كانوا يفعلون لما بقي الإسلام دينًا حنيفًا مستقيمًا إلى اليوم.

٢- حقّاً إن التقريرات الواردة من العلماء الذين راجعوا كتابي هذا هو رأي الجمهور من دون شك ولكنه ليس رأيًا مجمعًا عليه، بل هناك آراء مخالفة، ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل لقوله: «من ادعى الإجماع فهو كذاب».

لهذا يجب إمعان النظر وعدم التسرع في الحكم على رد ما ذهبنا إليه قبل النظر في الحجج والبراهين التي استندنا إليها لمجرد التعصب والتقليد لرأي نسب إلى الجمهور وهو يحتمل الخطأ والصواب. أو قول نسب إلى الإجماع وهناك خلاف له.

٣- لقد أثار أعداء الإسلام من المبشرين والمستشرقين مسائل في الإسلام كثيرة في القرن العشرين غيرت مجرى التأليف في تاريخ الإسلام وأدبه، ولم يجد العلماء بدّاً من العمل بمقتضى المجرى فقاموا بتنقيح كتب السيرة والحديث والتاريخ والتفسير لرد الشبهات التي أثارها الأعداء حول الإسلام كمسألة الاسترقاق وانتشار الإسلام بالسيف وتعدد الزوجات. . . . .

ولا يزال مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر وغيره من المجامع العلمية في مختلف البلاد يقومون بتنقيح كتب التفسير والحديث والتاريخ لذلك الهدف.

●●●

**● الأديان بين الإيمان والإلحاد:**

إن جنود الإلحاد اليوم يسعون سعيًا حثيثًا إلى قلع جذور الإيمان من أعماق القلوب ولا يستثنون دينًا من دين بل ظلوا يكيلون لجميع الأديان السماوية بالكيل الواحد جُزافًا ليرموها في سلة الخزعبلات والخرافات، لأنها بزعمهم لم تُقدم إلى البشرية غير الغيبيات التي لا تقع تحت الحس والتجربة. ولم تقدم وسائل الغنى والنعم والرفاهية والترف بل كانت عقبة في سبيل الاختراعات والكشوفات التي سعدت بها البشرية اليوم. إلى غير ذلك من مغالطات وسفسطات يروجونها ويدسونها في أفكار الشباب الغر.

وإن كان هؤلاء شرذمة قليلين فإن الفساد غالبًا أكثر انتشارًا من الصلاح إذا لم يقاوم في أول الوقت المناسب، إن الإلحاد ليس جديدًا في دنيا الناس ولكنه يتشكل في صور ليظهر في مختلف الأزمان بمختلف الألوان.

لهذا أصبح جديرًا بأصحاب هذه الأديان السماوية أن يتضافروا لصد طغيان هذا الإلحاد ليلتقوا على مبدأ حقيقة التدين والاعتراف بإله واحد خالق الكون بأسره وعلى حقيقة الوحي المنزل على الأنبياء، وعلى تقرير فوائد ما جاءت به الأديان من الكتب المنزلة على الأنبياء.

وقد دعا الإسلام إلى التسامح مع اليهود والنصارى رغم موقفهما السلبي ضد الإسلام، دعاهما إلى التضافر والتكتل ضد المشركين بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

●●●

**● قاعدة عامة وضعها الإسلام مع المخالف:**

لقد دعا الإسلام إلى الاعتدال في معاملة المخالف ومقاتلة العدو ومناظرة الخصوم لأن العدل والاعتدال من مزايا الإسلام كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

●●●

**● قاعدة الاستعانة بالتوراة والإنجيل لتفسير القرآن:**

إن علماء الصحابة وعلى رأسهم عبد الله بن عباس كانوا يستعينون بالذين أسلموا من علماء بني إسرائيل مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما في توضيح ما انبهم وتفصيل ما أجمل فيما يخص أنبياء بني

إسرائيل من نصوص القرآن. وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

وعلى ذلك كان علماء التابعين يفسرون القرآن حتى جاء الطبرى وابن كثير وغيرهما. ويقول ابن كثير في مقدمة «البداية والنهاية»: لسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب مما فيه بسط لمختصر عندنا أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا مما لا فائدة في تعيينه لنا فنذكره على سبيل التحلى به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه.

والحديث الذي رواه البخارى في صحيحه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**بلغوا عنى ولو آية وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عنى ولا تكذبوا علىَّ، ومن كذب علىَّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار**» فهو محمول على الإسرائيليات المسكوت عنها عندنا فليس عندنا ما يصدقها ولا يكذبها فيجوز روايتها للاعتبار، وما شهد له شرعنا منها بالبطلان فذاك مردود لا يجوز حكايته إلا على سبيل الإنكار والإبطال.

●●●

**● الفرق بين التوراة والإنجيل وتفسيرهما:**

يجب أن نعرف أن هناك فرقًا بين التوراة والإنجيل الأصليين وبين التلمود الذي هو أقوال اليهود في شرح التوراة وبين كتب الرهبان التي هى أقوال وآثار وأخبار من علماء النصارى.

فإن القرآن الذي حقق تحريف الكتابين لم ينكر بقاء النص الصحيح فيهما بدليل قوله تعالى بعد إثبات التحريف والتبديل: ﴿وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

أما قول النبي ﷺ «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» فمحمول على التلمود، وكل ما كتبوه من غير التوراة والإنجيل لأننا نصدقهم فيما وافق القرآن والعقل، ونكذبهم فيما خالف القرآن وخالف العقل وعلينا أن نقف الموقف الوسط فيما سوى ذلك.

لهذا قال ابن كثير في البداية والنهاية: «ليس للجنب لمس التوراة».

أورده ابن كثير في كتابه تحت هذا العنوان وقال: «ذهب فقهاء الحنفية إلى أنه لا يجوز للجنب مس التوراة وهو محدث، وحكاه الحناطي في فتاويه عن بعض الشافعية»، ثم ذكر قول ابن تيمية: «أما من ذهب إلى أنها كلها مبدلة من أولها إلى آخرها ولم يبق منها حرف إلا بدلوه فهذا بعيد، وكذا من قال لم يبدل شيء منها بالكلية بعيد أيضًا، والحق أنها دخلها تبديل وتغيير وتصرفوا في بعض ألفاظها بالزيادة والنقص كما تصرفوا في معانيها وهذا معلوم عند التأمل».

وذكر شكيب أرسلان عند تعليقه على تاريخ ابن خلدون قال بعد بحث طويل وتحقيق التحريف والتبديل في التوراة والإنجيل: «وهذا كله لا ينفي ما يجب من حرمة التوراة والإنجيل وتقديسهما وفقًا لما في القرآن العظيم الذي يوجب لهما هذه الحرمة من حيث وجودهما الأصلي ولكنه لم يضمن صحة نسخ التوراة والإنجيل التي تعاورتهما أيدى الناس بالحذف والتبديل بحسب الأهواء، والله من وراء العلم»[1].

ثم قال ابن كثير: وهكذا يوجد في الزبور المأثور عن داود مختلفًا كثيراً وفيه أشياء مزيدة ملحقة فيه وليست منه. إلى أن قال: «أما النصارى فأناجيلهم الأربعة أشد اختلافًا وأكثر زيادة ونقصًا وأفحش تفاوتًا من التوراة وقد خالفوا أحكام التوراة في غير ما شيء قد شرعوا لأنفسهم».

**● التوراة والإنجيل بين الرفض والقبول:**

إن رفض الاستشهاد بما جاء في التوراة والإنجيل من أخبار الأنبياء وأسمائهم بحجة دخول التحريف والتبديل فيهما لا تفيد الدعوة الإسلامية خيرًا ولا تعود بالنفع للدعاة المسلمين لأننا لا زلنا نحتج ببقاء أخبار النبى في التوراة والإنجيل اللذين بأيدى اليهود والنصارى وندعوهم بها إلى الإسلام فيسلم من أراد الله به خيرًا.

لهذا لا ينبغى رفض ما في التوراة والإنجيل إلا ما خالف نص القرآن أو خالف العقل والحقيقة.

(١) تاريخ ابن خلدون- تعليق شكيب أرسلان- ص ٦٨.

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

● **بين إثبات النبوة ونفيها عن إنسان:**

إن نفي الإسلام عمن يحتمل وجود الإسلام فيه إثم كبير كما في الحديث: «**من قال لأخيه يا كافر فقد باء بأحدهما الكفر**».

وأكبر من ذلك نفي النبوة عمن يحتمل أن يكون نبيّاً بظاهر نص القرآن.

ومن القواعد العامة في الإسلام إدخال ألف كافر في الإسلام أيسر من إخراج مؤمن واحد منه.

وقاعدة أخرى تقول: إذا صدر من مسلم قول أو عمل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ولم يحمل على الكفر.

على أن استنباط الأحكام من القرآن ثابت على مفهوم النص ومنطوقه وعلى خفي معنى النص وجليه لذلك كله يجب الاحتراز والتحفز في نفي النبوة عن شخص بحكم الظن.

لأن النصوص التي تحتمل الوجهين في المعنى ليس لأحد أن يقطع الحكم بوجه دون آخر.. إن الذين نفوا النبوة عن لقمان لم يستندوا إلى شيء غير زعمهم أنه عبد أسود كان صالحًا مطيعًا لمولاه. مع أن الله تعالى أطلق كلمة العبد على خير الرسل في آيات منها: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ [الكهف: ١].

وقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ [الإسراء: ١].

وإن كان إضافة العبد إلى الله تشريفًا، فإن مجرد إطلاق العبد على الرسول دليل على عدم قدح ذلك في النبوة، ولا أعرف ما استندوا إليه فيما قالوا. مع العلم أن إطلاق العبد على كل أسود كان شائعًا في الجاهلية حتى سرت رواسب ذلك إلى ما بعد الإسلام، ومن قبيل ذلك ما يروى عن أبى العلاء المعرى أنه قال:

رأيت آدم فى نومى فـقلت له ... أبا البرية إن الناس قد حكموا

أن البـرابرة نسل منك قـال إذن ... حواء طالقة إن صح ما زعموا

ويقرب من ذلك نفي النبوة عن ذى القرنين لأنهم زعموا أيضًا أنه كان ملكًا أسود اللون فاتحًا محاربًا. وقد أورد ابن كثير في «سورة الدخان» أقوالاً كثيرة عن نبوة ذى القرنين وتُبَّع وعزير فيما روى من قوله: «ما أدرى تبع نبيّاً كان أم غير نبى».

وفي رواية أخرى «لا أدرى ذو القرنين نبيّاً كان أم ملكًا» وأخرى: «ما أدرى عزيراً كان نبيّاً أم لا».

وعندى أن إمام الأنبياء والمرسلين لا ينبغى أن يشك في نبوة أحد من الأنبياء فيتركه الله على ذلك الشك ولا يبين له الحقيقة.

وعلى صحة هذا النص أو ضعفه فإنما يدل على احتمال كون هؤلاء الثلاثة أنبياء، ولقد صرح القرآن بنبوة بعض الأنبياء وذكرهم في تلك حجتنا

وذكر الآخرين منهم في آيات متفرقة تصريحًا أو تلويحًا فلا خلاف فيمن ذكرهم تصريحًا.

إنما الخلاف فيمن ذكرهم القرآن تلويحًا فيقبلهم البعض من العلماء ويرفضهم البعض على حكم الظن لئلاً يدخل في الأنبياء من ليس فيهم من باب العقيدة. فلا جناح على من يذكرهم في الأنبياء من باب التاريخ.

يقول القاضي عياض في كتاب «الشفاء»: «فأما من لم تثبت الأخبار بتعيينه ولا وقع الإجماع على كونه من الملائكة والأنبياء كهاروت وماروت في الملائكة والخضر ولقمان وذي القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان المذكور أنه نبي أهل الرس وزرادشت الذي تدعي المجوس والمؤرخون نبوته، فليس الحكم في سبابهم والكفر بهم كالحكم فيمن قدمناه إذ لم تثبت لهم تلك الحرمة ولكن يزجر من تنقصهم وآذاهم ويؤدب بقدر حال المنقول فيه لا سيما من عرفت صديقيته وفضله منهم وإن لم تثبت نبوته.

وأما إنكار نبوتهم أو كون الآخرين من الملائكة فإن كان المتكلم في ذلك من أهل العلم فلا حرج لاختلاف العلماء في ذلك، وإن كان من عوام للناس زجر عن الخوض في مثل هذا وإن عاد أدب إذ ليس لهم الكلام في مثل هذا، وقد كره السلف (الخوض) في مثل هذا مما ليس تحته عمل لأهل العلم فكيف للعامة»[1].

●●●

(١) الشفاء: للقاضي عياض ٢/ ٣٠٣.

● **مدخل البحث.. في أبواب مسائل علم التوحيد:**

لقد ثبت أن مسائل علم التوحيد تنحصر في ثلاث وهي كما يلي:

**المسألة الأولى الإلهيات:** وهي ما يتعلق بذات الله وأسمائه وصفاته وما يجب عليه وما يستحيل وما يجوز.

**المسألة الثانية النبويات:** وهي ما يتعلق بالنبوة والأنبياء وبالرسالة والمرسلين فيما يجب عليهم وما يستحيل وما يجوز.

وتانك المسألتان اللتان اتفق الجميع على التزام العقل والنقل فيهما على اختلاف بينهم في تقديم النقل أو العقل وفي التزام العقل وعدمه.

**والمسألة الثالثة والأخيرة هي السمعيات:** التي تتعلق بالغيبيات كالملائكة والجن والبعث بعد الموت والثواب بالجنة والعقاب بالنار.

فليس للعقل فيها مجال عند جميع أهل الإسلام.

أما المسألتان السابقتان المتعلقتان بالعقل فهما مجال البحث والاجتهاد على الدوام، وكل مسألة اجتهادية يجوز فيها الخطأ والصواب.

ويجوز للمتأخر أن يستدرك ما فات المتقدم في كل عصر وفي كل مكان.

لقد تبين لي أن المتقدمين بحثوا في النبويات واجتهدوا ولكنهم اقتصروا في بحثهم على المرسلين المذكورين في القرآن ولم يبحثوا في الأنبياء غير المرسلين، ولعلهم اقتصروا على ذلك لأن النصوص الداعية إلى الإيمان بالأنبياء اقتصرت غالبًا على الرسل فقط دون الأنبياء كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً ﴾ [النساء: ١٣٦].

وفي الحديث: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله» (متفق عليه).

فالنظر والاجتهاد في إحصاء من ورد ذكرهم في ظاهر نصوص القرآن كأنبياء دون الاحتياج إلى التأويل الذي لا داعي له يعتبر مكملاً لتاريخ النبوة والأنبياء على سبيل التاريخ لا على سبيل الاعتقاد. وليس فيه مضرة على الإيمان ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير في الإسلام.

ويروى أحمد زروق في قواعد التصوف كلامًا عن الإمام مالك رضى الله عنه: «إذا كانت العلوم منحًا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين».

●●●

**● قيام علم التوحيد على الحكم العقلي:**

إن قيام علم التوحيد كان على الحكم العقلي المستند إلى نص شرعي إذ قد وضعت العلوم الإسلامية فيما بين القرنين الثاني والثالث الهجري وكلها علوم مستنبطة بالنظر العقلي من نصوص القرآن والحديث، وذلك في العصر العباسي عصر تدوين العلوم الإسلامية وهي علوم مستحدثة كانت قد تكمنت في القرآن والحديث تكمن العصف والعود والقشر في حبة الذرة والشعير يظهر كل ذلك بعد الزرع والنمو والتعهد.

لذلك صار كل علم يظهر واحداً بعد واحد، وكانت كل قاعدة من قواعد كل علم تلتقط وتلفق من شتات الآراء والأفكار حتى إذا اكتملت هذه القواعد سميت علما قائمًا بنفسه كالنحو والصرف والبلاغة والتفسير والتوحيد وهلم جرا.

وكان كل علم يبدأ صغيراً من واضعه ثم يكبر على أيدى الذين يتعهدونه جيلاً بعد جيل ينقحونه ويزيدون عليه.

وضع الإمام على كرم الله وجهه مبادئ علم النحو حيث أملاها على أبى الأسود الدؤلى.

ووضع واصل بن عطاء علم الكلام بالتعاون مع عمرو بن عبيد.

ووضع الإمام أبو حنيفة أصول العقائد والتوحيد في كتابه الفقه الأكبر.

ووضع أبو الحسن الأشعرى -الذي هو أحد تلاميذ على الجبائى أحد علماء الكلام- وضع علم أصول الدين الذي صار يدعى «بالتوحيد».

فلا يخلو علم من العلوم الإسلامية أبداً من الاستنباط العقلى، فأحرى علم أصول الدين أو علم التوحيد أو علم العقيدة الذي هو قائم محضًا على الأحكام العقلية -وإن كانت تستند على النصوص- لذلك كانوا يقولون في قواعدها العامة:

الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه.

والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده.

والجائز ما يحتمل في العقل وجوده وعدمه.

اتفق واضعو علم التوحيد أو أصول الدين على ضرورة الاعتماد على العقل والنقل في مباحث هذا العلم.

وتلاميذ واصل بن عطاء في علم الكلام يقدمون العقل ويؤولون النقل لمطابقة العقل.

وتلاميذ الأشعرى يقدمون النقل على العقل.

أما الحنابلة فهم يلتزمون النقل فقط في إثبات ما أثبته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه من غير التزام العقل كمصدر، ومع ذلك لا يمنعون تأييد النقل بالعقل.

●●●

**● أطوار التوحيد بين الاجتهاد والتقليد:**

جاء الإسلام يدعو الناس إلى توحيد الله وعبادته والإيمان بسائر رسل الله الذين سبقوا تحت الإيمان بخاتم الرسل سيدنا ﷺ.

واقتصر المسلمون الأولون في عقائدهم الدينية على ظواهر النصوص الواردة في ذلك ولم يبحث أحدهم في الدليل على ذلك ولم يسأل أحدهم رسول الله عن شيء من صفات الله كما كانوا يسألونه عن أمور دينهم في العبادات والأحكام والمعاملات.

ولم يكن أحدهم يستدل على إثبات نبوة محمد بشيء سوى القرآن. ثم سار الأمر على هذا في عصر الصحابة إلى أن جاء عصر التابعين.

يقول الأستاذ أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام»:

«فقد كاد ينقضي العصر الإسلامي الأول في إيمان لا يعتوره كثير من الجدل فلما هدأ الناس أخذوا ينظرون ويبحثون ويتوسعون في النظر والبحث ويجمعون بين الأشباه والنظائر ويستخرجون وجوه الفروق والموافقات»(١).

هكذا بدأ الجدل في القدر والعدل وظهر الاعتزال في أول عصر التابعين فنشأ علم الكلام وألف فيه واصل بن عطاء، فراج مذهبه وكثر أنصاره وعرفوا بالمعتزلة أو المتكلمين، ثم ظهر مذهب أهل السنة وعرفوا بالمثبتة لأنهم أثبتوا ما نفاه المعتزلة من الصفات، فكان الإمام أبو حنيفة أول من ألف في ذلك كتابه «الفقه الأكبر» فصار أهل السنة يتمسكون بهذا المذهب ثم جاء أبو الحسن الأشعرى الذي كان معتزليا في أول أمره أربعين سنة ولما هداه الله إلى الصواب ناصر السنة بمثل البراهين الذي كان يعتمد عليها المعتزلة وألف التصانيف العديدة وكثرت أتباعه فصاروا ينتسبون إليه.

سار الناس بعد ذلك على منهج الأشعرى حتى جاء أبو بكر الباقلانى وأيد متابعة الأشعرى إلا في مسائل فرعية يسيرة خالفه فيها.

ولما جاء الغزالى المتوفى ٥٠٥هـ وخالف الأشعرى في بعض المسائل الأصلية حمل عليه أنصار الأشعرى وأنكروا عليه حتى رموه بالكفر والزندقة فألف الغزالى للرد عليهم كتابه «فيصل التفرقة» وقال فيه ما نصه بتصرف: «إنى رأيتك أيها الأخ المشفق منقسم الفكر لما قرع سمعك من طعن طائفة من

(١) ضحى الإسلام: للأستاذ أحمد أمين، ٣/ ٣.

الحسدة على بعض كتبنا المصنفة من أسرار معاملات الدين وزعمهم أن فيها ما يخالف مذهب الأصحاب المتقدمين والمشائخ المتكلمين وأن العدول عن مذهب الأشعرى ولو قيد شبر كفر ومباينته ولو في شيء نزر ضلال وخسر . . . .

فخاطب نفسك وصاحبك وطالبه بحد الكفر فإن زعم أن حد الكفر ما يخالف مذهب الأشعرى أو مذهب المعتزلى أو مذهب الحنبلى أو غيرهم فاعلم أنه غر بليد قد قيده التقليد فهو أعمى من العميان ولعل صاحبك يميل من بين سائر المذاهب إلى الأشعرى ويزعم أن مخالفته في كل ورد وصدر كفر من الكفر الجلى .

فاسأله من أين ثبت له أن يكون الحق وقفًا عليه حتى قضى بكفر الباقلانى إذ خالف الأشعرى في صفة البقاء لله وزعم أنه ليس وصفًا لله تعالى زائد على الذات ، ولم صار الباقلانى أولى بالكفر من الأشعرى بمخالفة الباقلانى؟ ولم صار الحق وقفًا على أحدهما دون الثانى؟ أكان ذلك لأجل السبق في الزمان فقد سبق الأشعرى غيره من المعتزلة فليكن الحق للسابق عليه . . . الكفر هو تكذيب الرسول في شيء ما جاء به والإيمان تصديقه في جميع ما جاء به» .

فكان الغزالى بهذا الأسلوب أول من خالف الأشعرى من أهل السنة وخلع عن نفسه ربقة التقليد وحاول فتح باب الاجتهاد في مسائل التوحيد .

ثم جاء ابن تيمية في القرن الثامن وخالف جميع من سبقوه من المعتزلة والأشاعرة وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه في التوحيد الذي هو أصول الدين وفي فروع الفقه فكان له جهاد طويل مع المقلدين في التوحيد من ناحية العقيدة كما كان له جهاد طويل مع المقلدين في الفقه من ناحية الشريعة .

ومن كلامه في العقيدة كما جاء في كتاب «المذاهب الإسلامية»: «إن العقائد لا تؤخذ إلا من النصوص ولا تؤخذ أدلتها إلا من النصوص وأنه لا سبيل إلى معرفة العقيدة والأحكام وكل ما يتصل بها إجمالاً وتفصيلاً اعتقاداً واستدلالاً، إلا من القرآن والسنة فما يقرره القرآن وما تشرحه السنة مقبول لا يصح رده فليس للعقل سلطان في تأويل القرآن وتفسيره إلا بالقدر الذي تؤدى إليه العبارات، فالعقل يكون شاهدا ولا يكون حاكمًا ويكون مقرراً مؤيداً ولا يكون ناقضًا ولا رافضًا»(١).

قلت: فلا جرم إذن أن يأتى من بعد ابن تيمية من يجتهد في أصول الدين اجتهاداً يعتمد على نصوص كما جاء محمد بن عبد الوهاب المتوفى ١٢٠٦هـ وسار على منهج ابن تيمية ونحى في التوحيد منحى جديداً ونبه الناس على أنهم أفاضوا في التوحيد الاعتقادى وغفلوا عن التوحيد العملى حتى فهم عامة الناس أنه يكفي في التوحيد مجرد الاعتقاد بأن الله واحد وفاتهم أن مشركى العرب كانوا موحدين توحيداً اعتقادياً ولم ينقذهم من الشرك.

وأفاض في معانى العبادة وأنواعها وجعل الدعاء عبادة وجعل الذبح لغير الله والاستغاثة بالأموات شركا. واستند في ذلك كله إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة.

ووافق ابن عبد الوهاب الشوكانى والأمير الصنعانى وغيرهما من المعاصرين له كما سبقت الموافقة بين الأشعرى والماتريدى.

(١) المذاهب الإسلامية: للشيخ محمد أبو زهرة ص٣١٥.

وقد قسم محمد بن عبد الوهاب والأمير الصنعاني والشيخ الأسفرائيني التوحيد إلى ثلاثة أقسام ولم يعرف هذا التقسيم عند المتقدمين.

**الأول: توحيد الربوبية:** هو الاعتقاد بأن الله وحده هو ربنا ولا رب لنا سواه.

**الثاني: توحيد الألوهية:** هو الاعتقاد بأن الله وحده هو المعبود ولا معبود سواه، والإشراك في الأول إشراك في الربوبية والإشراك في الثاني إشراك في الألوهية.

**والثالث: توحيد الصفات:** وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه.

وبالجملة فقد أحدث ابن تيمية وتلاميذه تغييراً كبيراً في منهج التوحيد وأرجعوا كل عقيدة إلى دليل منصوص ومنقول وأبطلوا كل ما ليس له دليل منقول.

غير أنهم قد اقتصروا في اجتهاداتهم وبحوثهم على الإلهيات فقط وقلدوا المتقدمين في النبويات ولو أنهم أضافوا إلى اجتهادهم في الإلهيات اجتهاداً آخر في النبويات لوجدوا مجالاً واسعًا لاستدراك ما أهمله المتقدمون من البحث في الأنبياء المذكورين في القرآن.

ولا يخفى أن المتقدمين اقتصروا في النبويات على المرسلين فقط دون الأنبياء ولم يتوسعوا في البحوث عنهم.

كان الأكمل أن يبحثوا عن النبوة والأنبياء ثم عن الرسالة والمرسلين بعد أن حققوا الفرق بين النبوة والرسالة وبين النبي والرسول كما ثبت في نص الحديث الذي ورد في عدد الأنبياء على حدة وعدد المرسلين على حدة.

ولما كان باب الاجتهاد في التوحيد والفقه مفتوحًا حتى الآن كما سبق،

لم أر على نفسي بأسًا في إخراج هذا البحث من غير أن أدعو أحدًا إلى الالتزام به كعقيدة لازمة بل كبحث تاريخ في سبيل الإيجاب البَنَّاء لا في سبيل السلب الهَدَّام.

وحين فرض الله علينا الإيمان بسائر الرسل الذين سبقوا لا يدعونا بذلك إلى العمل بشريعتهم غير ما شرعه لنا ولكن لتعميم الإيمان برسل الله وكذلك الأنبياء.

جاء أبو محمد بن حزم الأندلسي وهو من المتأخرين وأبطل الرأي والقياس والاستحسان وتعليل الأحكام بعد أن أثبتها المتقدمون كأبي حنيفة ومالك والشافعي، فجاء ابن حزم وأبطلها ومنع النصوص الواردة فيها وقال:

«إن القياس حدث في القرن الثاني الهجري والاستحسان في القرن الثالث وتعليل الأحكام في القرن الرابع الهجري».

لذلك ردها وأبطلها هو في القرن الخامس غير أنه أباح الرأي على وجه الاحتياط لا على وجه التشريع.

وعلى هذه القاعدة نظرت في هذا البحث على وجه الاحتياط لا على وجه الاعتقاد وعلى وجه البحث البَنَّاء لا على وجه البحث الهَدّام.

ومما حفزني إلى هذا البحث مع كونه شائكًا ذلقًا -إلا بعناية الله وتوفيقه- أنني كنت أجد دائمًا في نفسي الأنس والقرب من الله تعالى كلما أرسلت نفسي على سجيتها في البحث عن صلة الله تعالى بأنبيائه ورسله كما أجد ذلك عند الاستغراق في تلاوة كتابه العزيز.

فرجوت أن أتقرب إلى الله باستقصاء من يظن أنهم أنبياء الله على ضوء مخاطبته لهم ووحيه إليهم.